## مقدمة:

يعد الفساد* من أهم العوائق التي تقف أمام التنمية الاقتصادية لكل دولة تعاني من هذه الظاهرة، حيث يمكننا من خلال استقراء الحالة الاقتصادية والحالة الاجتماعية للبلاد تحديد ما إن كانت وقائع الفساد قد تكاثرت وتفشت وتضاعفت بهذه الدولة، بحيث أصبحت تشكل خطرا حقيقيا على أخلاقيات المجتمع وعلى استقراره وحسن سير إدارته ونمو اقتصاده، وعليه يعد الفساد آفة تهدد كيان المجتمعات ونموها وهو أقصر طريق نحو انهيارها.

ومما لا شك فيه أن الفساد ظاهرة ناتجة عن عوامل متداخلة ومتفاعلة فيما بينها، لهذا اختلفت وجهات النظر لدى الباحثين حول تحديد أسبابه كل حسب وجهة نظره، ولكن هذا لا يمنع أنه هناك العديد من الأسباب التي تكمن وراء الفساد وظهوره ونموه وانتشاره في المجتمعات، التي تشكل في مجملها ما يسمى بمنظومة الفساد، والتي يتغير ترتيبها بحسب المجتمع التي توجد فيه (الفساد في مجتمع متطور ثري ليس كمجتمع فقير متخلف أو حديث الاستقلال)، ولكن يمكن القول أن أهم الأسباب لا تخرج عن الأسباب السياسية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية وهناك من يضيف الأخلاقية، ويمكن كذلك أن نعرج على أسباب خارجية وأخرى غير مباشرة.

*ويمكننا القول أن تعريف الفساد يختلف باختلاف الرأي الفقهي الذي يعرفه لكنه لا يخرج عن كونه أي سلوك غير قانوني يقوم به الشخص وخصيصا الموظف بمناسبة وظيفته بالعمل والامتناع لمصلحة شخص آخر من غير حقه وذلك بمقابل ومزية غير مستحقة يطلبها الموظف له أو لغيره أو يقبلها عند عرضها عليه.